تعظم في العبادات ولما فرغ من الكلام على احكام القسم
اخذ يتكلم على احكام النشوز فقال ووعظ الزوج من
نشزت اي خرجت عن طاعته بمنعها التمتع بها او خروجها
بلا اذن لغاية لا يجب خروجها له او تركت معقوف اللغة
كالظلمة والصلاة او غلقت الباب دونه او خانته في نفسها
او ماله والوعظ ذكر ما يقتضي رجوعها مما ارتكبته
من الامر والنهي برفق واختلف في وجوب نفقة الناشزة
والتي ذكر المتيطي ووقع به الحكم وهو المعمول به ان الزوج
اذا كان قادرا على ردها ولو بالحكم من الحاكم ولم يفعل
لها النفقة وان عملت عليه بحمية قومها وكانت ممن لا
تنفذ فيهم الاحكام فلا نفقة لها ثم ان لم يفد فيها الوعظ
هجرها في المضاجع فلا ينام معها في فراش ولا يباشرها
لعلها ترجع عن نشوزها ثم ان لم يفد الهجر ضربها
ضربا غير مبرح ولا يجوز الضرب المبرح وهو الذي يكسر
عظما ويشين لحما ولو علم انها لا ترجع عما هي فيه الا به
فان وقع فهو جائز فلها التطليق والقصاص ومحل جواز
الضرب ان ظن افادته والا فلا يضرب فسد قيد في
الضرب دون ما قبله لشدته وبتعديد اي الزوج على
الزوجة بضرب لغير موجب شرعي او سب كلعن ونحوه
وثبت ببينة او اقرار زجره الحاكم بوعظ فتهديد
ان لم ينزجر بالوعظ فضرب ان افاد الضرب اي ظن

افادته

قد يجلس من الضرب منعها من تمام ايذائه الضرب قطع كلامه عنها وعدل بوجهه عنها وضربه ضربا موهما
لا منعها تمام ايذائها فاد الشيخ وكذلك التعزير والتوبيخ عليها اهـ

افادته والا فلا وهذا ان اختارت البقاء معه وله التطليق
بالتعدي اذا ثبت وان لم يتكرر التعدي منه عليها وما
ليس من الضرر منعها من الحمام والنزاهة وضربها ماضربا
غير مبرح على ترك الصلاة ونحوها بخلاف المبرح كما تقدم
وان كانت مخيرة ومخيمة والا كلام لوليها في ذلك وان
اشكل الامر فلم يعلم الضرر منها او منه بان ادعت
الضرر وتكررت شكواها ولم تثبت ذلك او ادعى كل
منهما الضرر وتكرر منه الشكوى ولم يكن له بينة سئلها
الحاكم اي امر يسكنانها بين قوم صالحين ان لم يكن بينهم
ليعلمهم الحال فيخبروا الحاكم بذي الضرر ثم ان اشتد
الاشكال والنزاع بعث الحاكم حكمين من اهله واحدا
حكما من اهله وحكما من اهلها ان امكن فان لم يمكن
فاجنبيين وندب كونهما جارين لان الجار ادرى
بحال الجار وصحتها اي الحكمين اي شرط صحتهما بالعدالة
فلا يصح حكم غير العدل سواء حكم بطلاق او ابقاء او بمال
وغير العدل صبي او مجنون او فاسق والذكورية فلا
يصح حكم النساء والرشد فلا يصح حكم سفيه والفقه بذلك
فلا يصح حكم جاهل بما ولي فيه وجب عليهما الاصلاح
ما استطاعا اي يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما فان نفذ
الاصلاح طلقا اي حكما بالطلاق ونفذ حكمهما ظاهرا
وباطنا وان لم يرضيا اي الزوجان بحكمهما ولم يرض الحاكم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)